Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **الكويت**

نبيها خمسة: المجتمع المدني والإصلاح الانتخابي في دولة الخليج العربي

| دانيال ل. تافانا |

في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وافق مجلس الأمّة الكويتي على سلسلة من التعديلات التي طالت قانون الانتخابات، بحيث حسم القانون الانتخابي الجديد نقاشًا استمرّ قرابة سبعة أشهر حول مُقترحات مختلفة، وأدّى في النهاية إلى التحوّل من ٢٥ إلى خمس دوائر انتخابية. لطالما انتقد العديد من الجمعيّات والمشرّعين الإصلاحيين النظام الانتخابي في الكويت الذي يعزّز انعدام المساواة ويشجّع المحسوبية، لكن حركة مدنية واحدة ترجمت كلّ الدعوات المتباينة للإصلاح إلى رسالة مُتماسكة وهي نبيها خمسة.

تضع دراسة الحالة نبيها خمسة [«نريد خمسة»] ضمن سياق تاريخي، وتحلّل السمات الرئيسية للحركة، وتقيّم النتائج المقصودة وغير المقصودة للإصلاح في نظام استبدادي انتخابي مُعاصر.

الخلفية

في العام ١٩٨١، بعد نحو خمس سنوات من تعليق مجلس الأمّة الكويتي، دعا الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير الكويت، إلى انتخابات جديدة، كان من المفترض أن تجري في ٢٥ دائرة، يراوح حجمها بين ١٣٠٠ (السالمية) إلى ٢٨٠٠ (الرميثية) ناخبًا بالغًا مُسجّلًا. وفقاً لتيترو (٢٠٠٠، ص ١٠٨)، «كان الناخبون الجُدد مركّزين جغرافيًا نتيجة لأنماط الاستيطان المُتعمدة، والتي أنتجت فصلًا سكنيًا كبيرًا في الكويت، ليس فقط بحسب القبيلة، إنما أيضًا بحسب الطائفة وفئة الدخل والفئة العمرية والجنسية والحالة الاجتماعية». أدّى تقسيم المجموعات الاجتماعية المختلفة إلى مناطق صغيرة إلى إعطاء الأفضلية لحلفاء الاسرة الحاكمة التقليديين من قبائل البدو على حساب فئات أخرى من الحضر والجمعيات السياسية والدينية والاجتماعية الاخرى (كريستال، ١٩٩٥، ص.٨٥؛ هيرب، ١٩٩٩، ص. ١٦٤-١٦٨).

بمرور الوقت، تزايد الإحباط العام من انعدام المساواة الناتج عن النظام الانتخابي. أدّى تقسيم الحياة الانتخابية إلى دوائر انتخابية صغيرة إلى خلق شكل للسياسة يمكن التنبؤ به، بحيث شعرت أعداد كبيرة من السكّان بالإحباط من المشاركة السياسية (البلوشي والفهد، ٢٠٠٩).

أيضًا، أدّت طبيعة هذه الدوائر الصغيرة إلى ظهور «نوّاب الخدمات»، الذين منحوا إمكانية الوصول إلى موارد الدولة وامتيازاتها مقابل امتثالهم لمقترحات الحكومة في مجلس الأمّة الكويتي. في بدايات الألفية الثانية، أدّت أشكال عدّة من الممارسات الانتخابية الخاطئة (بما في ذلك شراء الأصوات) إلى تقديم عدد من الاقتراحات الإصلاحية في مجلس الأمّة الكويتي. في الواقع، شكّلت هذه المظالم الأساسية عددًا من النقاشات العامّة اللاحقة حول الحاجة إلى التغيير.

الجدول الزمني

أدّت وفاة الأمير الشيخ جابر في ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، بعد نحو ٣٠ عامًا من الحكم، إلى خلافة الشيخ سعد العبدالله الصباح. لكن بعد نحو أسبوع، تنازل الشيخ سعد عن منصبه بعد أن صوّت مجلس الأمة الكويتي على إزاحته عن السلطة، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى مشكلاته الصحّية المُستمرّة. تولّى الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح العرش بعد فترة وجيزة، وقد أتاح صعوده فرصة للانفصال من نواحٍ عدة عن الماضي، الذي كان مرتبطًا إلى حدّ كبير بالإرث الشخصي للشيخ جابر والشيخ سعد.

في وقت مُبكر من العام ٢٠٠٣، تمت مناقشة العديد من المُقترحات المُتعلقة بإعادة تقسيم الدوائر في مجلس الأمّة الكويتي. بعد فترة من تولّي الشيخ صباح منصب الأمير في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، عيّن مجلس الوزراء لجنة وزارية لبحث هذه القضية. خلال أسابيع، طلب مجلس الأمّة الكويتي من اللجنة تقديم تقريرها إليه بحلول ١٢ نيسان/ أبريل. ثمّ كلّفت اللجنة بدراسة مجموعة متنوّعة من التصوّرات لإعادة تقسيم الدوائر المُختلفة وفقًا لمعايير عدّة، بما فيها الحدّ من شراء الأصوات، وتشجيع الوحدة الوطنية، وتحقيق المساواة بين السكّان في الدوائر المختلفة. وفي النهاية قرّرت اللجنة دعم نظام الدوائر الخمس. على الرغم من تسريب جوانب من التقرير قبل استكماله، انقسم كلّ من مجلس الوزراء ومجلس الأمّة حول هذه القضية، بحيث تضافر الدعم لإعادة تقسيم الدوائر قبل الموعد النهائي من تسليم التقرير في ١٢ نيسان/ أبريل.

ففي ٨ نيسان/ أبريل، أوصت لجنة برلمانية مُنفصلة بالإبقاء على الدوائر الـ٢٥ القائمة. ووفقاً لمصادر إعلامية حينها، قاد وزير النفط الشيخ أحمد الفهد الصباح ونائب رئيس الوزراء محمد ضيف الله الشرّار معارضة لإعادة تقسيم الدوائر في مجلس الوزراء. في الواقع، عارض أعضاءٌ من الأسرة الحاكمة - لا سيّما المقرّبون من نوّاب القبائل و»نوّاب الخدمات» - إعادة تقسيم الدوائر وسعوا إلى إبطاء زخم الإصلاح من خلال تقديم مُقترحات مناقضة.

بحلول أوائل نيسان/ أبريل، أصبحت قضية إعادة تقسيم الدوائر السياسية بارزة على الصعيد السياسي. في ١٧ نيسان/ أبريل، وقّع ٢٩ نائباً بياناً لدعم خطّة الدوائر الخمس التي قدّمتها اللجنة الوزارية. نظّمت «الكتلة ٢٩» نفسها لدعم الخطّة ودفعت للتصويت لها في مجلس الأمّة. في اليوم التالي، وقّعت مجموعة من ١٨ نائباً بياناً مُشابهاً يعارض الخطّة بحجّة أن التوزيع غير المتوازن للناخبين عبر الدوائر الجديدة يقوّض الإصلاح ويؤدّي إلى تفاوتات جديدة. في ١٥ أيار/ مايو قبل التصويت على حلّ وسط يقضي بتبنّي ١٠ دوائر، انسحبت «الكتلة ٢٩» من مجلس الأمّة، قبل أن يحلّه الأمير في ٢١ أيار/ مايو بعد التصويت على حجب الثقة عن رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح، وحُدِّد ٢٩ حزيران/ يونيو موعدًا لإجراء انتخابات عامّة وطنية جديدة.

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

«نبيها خمسة» هي حركة مدنية عفوية نشأت استجابة لنخبة سياسية مُنقسمة وصدع ناشئ في الأسرة الحاكمة. نجحت الحركة لأنها كانت قادرة على اجتياز هذه الانقسامات وحشد الجمهور حول التزام واضح بهدف واحد.

بدأت الحركة عبر الإنترنت مع تطوّر النقاشات في مجلس الأمّة الكويتي قبل حلّه. بحلول العام ٢٠١٦، ركّز مجال المدوّنات الكويتي اهتمامه على هذه النقاشات. وعلى الرغم من أن هذه المدوّنات كانت نشطة لسنوات عدّة، إلّا أن بروز قضية الإصلاح الانتخابي وحّد اللاعبين الفاعلين المتباينين، وخلق مجتمعًا ومنبرًا قادرًا على الدعوة للتغيير. بحلول نيسان/ أبريل، كان المدوّنون يدعون علنيًا إلى التحرّك والتعبئة السياسية، وتحديدًا حضور وتعطيل جلسات مجلس الأمّة الكويتي وعقد التجمّعات خارجه. وجهّت هذه الأنشطة إشارة قوية إلى «الكتلة ٢٩» بأن هناك دعمًا عامًا أوسع لنظام الدوائر الخمس.

إلى ذلك، وثّقت أصول «نبيها خمسة» على الإنترنت (نوردنسون، ٢٠١٠)، فقد كانت الحركة عفوية مع القليل من التنظيم والتوجيه الأوّليين. شجّع الناشطون على حشد المؤيّدين باستخدام بنية الشبكة المُنتشرة على المدوّنات، إذ مدّ الناشطون أعضاء الحركة بعناوين البريد الإلكتروني وأرقام هواتف النوّاب والمسؤولين الحكوميين ومُحرّري الصحف من أجل توجيه الضغط العام نحو المؤسّسات الحكومية، وكذلك فضح الجهود المبذولة للحدّ من حملة الضغط التي تقودها الحركة، ومشاركة الصور والمحتويات الأخرى المُتعلّقة بالفساد الحكومي. سرعان ما أصبح عالم المدونات بديلاً عن المصادر التقليدية للأخبار السياسية والمعلومات، ما أدّى إلى تعزيز صدقية الحركة وجذب دعم المواطنين الذين كانوا غير مشاركين أو معبئين.

بعد فترة من حلّ مجلس الأمّة الكويتي والإعلان عن انتخابات جديدة، حوّلت الحركة انتباهها إلى الانتخابات، وأصبحت قوّة انتخابية لسببين. أوّلاً، قدرتها على تقديم نفسها كحركة ذات صدقية عبر الاستثمار بالانتصار الأوّلي المهم الذي حقّقته بعد انسحاب «الكتلة ٢٩»، وبالدعم والتشجيع اللذين تلقتهما من عدد من النوّاب المؤيّدين لخطّة الدوائر الخمس. ثانيًا، استفاد الحراك من هذه الصدقية في خدمة هدف واضح وهو تمرير تعديل على قانون الانتخاب لدعم خطّة الدوائر الخمس، وهو ما جعل النخب المنقسمة، التي أدّت إلى ظهور نبيهة خمسة، بحاجة إلى دعمها خلال الانتخابات المقبلة، وفعلًا كان ناشطو الحركة على استعداد لتقديم هذا الدعم للمرشّحين الذين أيّدوا علنًا خطّة الدوائر الخمس.

الاستراتيجيّات والتكتيكات

بينما ناقش مجلس الأمّة الكويتي مقترحات مختلفة لإعادة تقسيم الدوائر، أعطى ناشطو «نبيها خمسة» الأولويّة للاتصال المباشر. في أواخر نيسان/ أبريل، أطلق أحد الناشطين في الحركة موقع kuwait5.org الذي نشر قائمة تتضمّن معلومات الاتصال الشخصية للنوّاب ومجلس الوزراء والشخصيّات العامّة، الذين يمكن أن يدعموا اقتراح المقاطعات الخمس.

الصورة ١. لقطات من «٥ لأجل الكويت» (مأخوذة من: http://kuwait5.org/).

بعد أن حل الأمير مجلس الأمّة الكويتي، تحوّلت الحملة من شبكة مواطنين شباب ليبراليين ومنخرطين سياسيًا إلى مجموعة مصلحة أكثر تنظيماً ومتداخلة في سياق انتخابي. بحلول أيار/ مايو، أصبح بروز قضية إعادة تقسيم الدوائر ساحقًا، إذ أصدرت كلّ جمعيّة سياسية بيانًا عامًا لتوضيح مواقفها من هذه القضية. بمجرّد الإعلان عن الانتخابات، دعمت معظم الجماعات الليبرالية والإسلامية خطّة الدوائر الخمس وقدّمت مرشّحين داعمين لها، ثم حوّل ناشطو «نبيها خمسة» اهتمامهم إلى دعم هؤلاء المرشّحين وغيرهم من الذين تعهّدوا بدعم الخطّة.

سمحت القدرة التعبوية للحركة بالتحوّل من شبكة منتشرة إلى مجموعة مصالح أكثر تنظيماً. مدّت تجربة المشاركة في العمل الخلافي ناشطي الحركة بشعور بوجود هدف مشترك. يمكن أن تستمرّ الحركة كشبكة حرّة وغير منظّمة، طالما نشاطاتها الانتخابية مركّزة على دعم المرشّحين الذين سوف يصوّتون لصالح خطّة الدوائر الخمس. علمًا أنه في كثير من الحالات، عمل ناشطو الحركة مع متطوّعين من جمعيّات أخرى.

في النهاية نجحت الحركة، وأعيد انتخاب ٢١ من أصل ٢٩ عضواً من «كتلة الـ٢٩». أمّا في معظم المناطق التي خسر فيها أعضاء الكتلة، خلفهم فائزون يدعمون خطّة الدوائر الخمس. من ناحية أخرى، لم يُعاد انتخاب ٩ من أصل ١٨ نائبًا عارضوا الخطّة. بعد فترة من إعلان النتائج، أصبح واضحًا أن هناك ما يكفي من الدعم في مجلس الأمّة الكويتي لتمرير التعديل. لكن للتأكّد من أن النوّاب يعرفون أن الحركة ما زالت تراقب، نظّم الناشطون احتجاجًا أمام مجلس الأمّة يوم الجمعة في ٧ تموز/ يوليو. وفي يوم الأربعاء التالي في ١٢ تموز/ يوليو اجتمع المجلس في جلسته الافتتاحية، وصوّت على تعديل القانون يوم الإثنين في ١٧ تموز/ يوليو بدعم ساحق حتّى من مجلس الوزراء الذي كان مُنقسمًا سابقًا.

العوامل المؤثِّرة واللحظات التحوّلية

ساهم عدد من العوامل في نجاح «نبيها خمسة». إن العامل الأكثر أهمّية الذي ساهم في قوّة الحركة وقدرتها على التحوّل من حركة مدنية إلى مجموعة مصالح تركّز على الانتخابات هو اعتمادها على أشكال جديدة من وسائل الإعلام. كانت بنية الشبكة غير المنظّمة والواسعة لـ«نبيها خمسة» نتاجًا لاستخدام الحركة للشبكات الاجتماعية والمدوّنات وغيرها من الأشكال مثل الاتصال الهاتفي المباشر. مع نموّ الحركة، أصبحت هذه الاتصالات أكثر أهمّية إذ سمحت للمشاركين بتبادل المعلومات والتحديثات التي لم تكن مُتاحة من المؤسّسات الإعلامية التقليدية.

إن تحوّل الإصلاح الانتخابي إلى قضية سياسية بارزة، سهّل صعود «نبيها خمسة»، ومكّن الحركة من تعبئة المجتمعات غير المنخرطة والمحرومة سياسيًا. تمكّن ناشطو الحركة من تحويل نقاش تقني حول إعادة تقسيم الدوائر إلى نقاش حول طبيعة التمثيل السياسي في الكويت نفسها. فضلًا عن أن تركيز الحركة على الفساد وانعدام المساواة سمح لها بتقديم ذخيرة جديدة وخلّاقة من العمل، وشجّع الجمهور على النظر إلى مسألة إعادة تقسيم الدوائر لا باعتبارها نقاشًا تقنيًا، إنّما كأداة يمكن استخدامها للحدّ من الممارسات الانتخابية السيّئة وتحسين التمثيل. أكّد الناشطون أنه في ظلّ النظام الجديد سوف يتحرّر المواطنون من القيود التي تفرضها النخبة السياسية غير المُهتمة بالحفاظ على حقوقهم السياسية.

ساهم إصرار الحركة على خمس دوائر في انسحاب «كتلة الـ٢٩» في ١٥ أيار/ مايو. كانت هذه لحظة فاصلة وتحوّلية، عندما اتضح أن غالبية النواب يؤيّدون خطّة اللجنة الوزارية، وبالتالي استطاعت الحركة التعبير عن رؤيتها ضمن واقع سياسي داعم. عندما حلّ الأمير مجلس الأمة الكويتي بعد أقل من أسبوع، كان واضحًا أن الحكومة لن تكون قادرة على تجاهل البرلمان الجديد الذي دعم الاقتراح بأعداد مماثلة. تمكّن قادة الحركة من تكييف شبكاتهم ومواردهم لخلق قوّة انتخابية تتعاون مع الحركات الموجودة المتعاطفة مع هدفها. عند هذه النقطة، كانت الحركة قد تجاوزت بالفعل عتبة مهمّة تدلّ على قوّتها أمام الجمهور الأوسع.

نتائج السياسة

بمجرّد أن وافق مجلس الأمّة الكويتي بغالبيته الساحقة على إقرار سلسلة من التعديلات لدعم خطّة الدوائر الخمس، أعلنت «نبيها خمسة» فوزها. من هذا المنظور، حقّقت الحركة نجاحًا باهرًا. في الواقع، أطلقت الحركة حملات مدنية وانتخابية ناجحة، استفادت من النخبة السياسية المُنقسمة حول قضية بارزة. وبذلك، حشدت آلاف المواطنين، وألهمت مواطنين آخرين لم يشاركوا سابقًا، وغيّرت التصوّرات العامّة حول طبيعة التمثيل السياسي في الكويت.

على الرغم من أن تركيز «نبيها خمسة» على خطّة الدوائر الخمس وحّد الحركة في خدمة هدف يمكن تحقيقه، إلّا أنها لم تفعل شيئًا لفضح القوى الهيكلية الأساسية التي أدّت إلى نشوء الحركة أساسًا. على الرغم من تغيير عدد الدوائر، إلّا أن منطق المجموعة السياسية الانتخابية لم يتغيّر، ولا يزال الناخبون يعتمدون على المجموعات القبلية والعائلية والطائفية لاتخاذ القرارات الانتخابية. في كثير من الحالات، لا تزال هذه المجموعات تعتمد على النخب الذين يتمتعون بأفضلية في الوصول إلى موارد الدولة لتحديد خيارهم السياسي ومرشّحهم، وهو ما يرسّخ المحسوبية، حيث يتبادل النوّاب دعم المقترحات الحكومية مقابل الفوائد التي يمكنهم تقديمها لناخبيهم. ومع أن هذه المكوّنات كانت جزءًا من مجموعات اجتماعية مختلفة، إلّا أن النظام الجديد لم يفعل شيئًا لتشجيع نمو الأحزاب أو الفصائل أو المفاهيم البرامجية أو الإصلاحية.

من النتائج الأخرى غير المقصودة التي أفرزها نظام الدوائر الخمس نذكر الحدود الجديدة التي أنشأها. في الواقع، إن المناطق ذات الغالبية البدوية - المكوّنة بما يُعرف بالعامية من «المناطق الخارجية» - صُنّفت الآن ضمن الدائرتين الرابعة والخامسة. تقليديًا، كانت هذه «المناطق الخارجية» تنتخب مرشّحين بدو موالين للعائلة الحاكمة، وعلى الرغم من أن هذا الولاء تراجع تدرّجياً بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في العام ١٩٩١، إلّا أن التغيير في الدوائر أثار استياء البدو من الحكومة. أدّى التغيير في الدوائر إلى مأسسة الانقسام المتزايد بين المواطنين البدو والحضر في الكويت. وحتى اليوم، يشير العديد من البدو إلى الدوائر الجديدة كدليل على إهمال الحكومة «للمناطق الخارجية» والمواطنين الكويتيين الذين يعتبرون هذه المناطق موطنًا لهم.

الخلاصة

تعدُّ «نبيها خمسة» حركة مدنية ولدت من الإحباط العام من سوء استخدام الحكومة للسياسات الانتخابية وعدم قدرة النخبة المُنقسمة على الاتفاق على الإصلاح. ساهمت أصول الحركة عبر الإنترنت، وهيكليتها المنتشرة وعدم وجود قيادة لها، فضلًا عن الرسائل الموحّدة في نجاحها. أدّت قدرة الحركة على الضغط على النخب الحكومية والبرلمانية إلى انسحاب غير مسبوق من البرلمان، ما مدّ الحركة بالزخم الذي احتاجته للتحوّل من حركة مدنية إلى مجموعة مصالح تركّز على الانتخابات وقادرة على التنسيق مع الأحزاب والفصائل الموجودة. نجحت الحركة أخيرًا، على الرغم من أن العواقب غير المقصودة لتركيزها على إعادة تقسيم الدوائر، أدّت إلى بروز أمراض جديدة هدّدت مع مرور الوقت التعدّدية ذاتها التي ميّزت الحياة الانتخابية منذ الاستقلال.

المراجع:

Abloshi, H. & Alfahad, F. (2009). The Orange Movement of Kuwait: Civic Pressure Transforms a Political System. In M.J. Stephan (Ed.), Civilian Jihad: Nonviolent Struggle, Democratization, and Governance in the Middle East (pp. 219-234). New York, NY: Palgrave Macmillan.

Crystal, J. (1999). Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Herb, M. (1999). All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in Middle Eastern Monarchies. Albany, NY: State University of New York Press.

Nordenson, J. (2010). We Want Five! Kuwait, the Internet, and the Public Sphere (Master's Thesis). Retrieved from University of Oslo Research Archive.

لأجل الكويت 5. (2005). Retrieved from http://kuwait5.org/.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

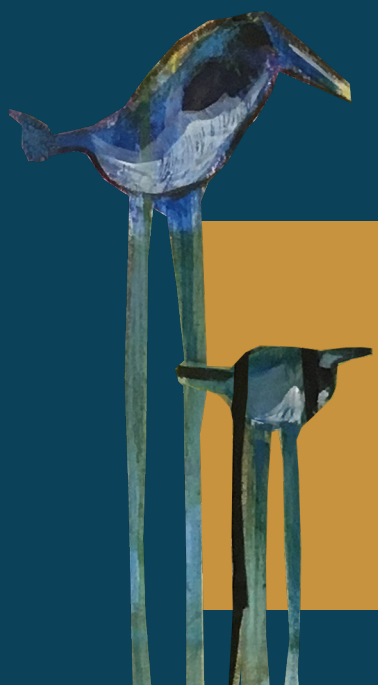

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub